السياسات العامة في الوطن العربي: دراسة في : (ايتيا1 - ميتودولوجيا2)3 المفهوم وخطوط التصويب .

أ. شاربي محمد

قسم العلوم السياسية بجامعة سعيدة

ملخص الدراسة :

تنصب الدراسة على موضوع ذو غاية من الأهمية يتمثل في السياسات العامة في الوطن العربي ، خصوصا ما تشهده الكثير من الدول العربية من تقهقر في سياساتها القطاعية وتأخر في تكريس التنمية ومستويات الرفاه الاجتماعي، إلى جانب المعايير الأخرى المنوطة بمسار التقدم والتحديث ، فنستهل في هاته الدراسة باستعمال منحى منهجي يتمثل في ضبط مفهوم السياسة العامة من خلال معالجة إشكالية المصطلح أولا ومعانيه المختلفة ورصد إمكانية وجود بدائل لذلك ، ونعرج بعد ذلك على أهم المنظورات المستصاغة هي الأخرى من عدة دراسات تتعلق بالسياسات العامة في الوطن العربي ،و هاته المنظورات التي يمكن أن تقارب وتقيس السياسات العامة من خلال كفاءتها ،فعاليتها وفاعليتها ،وعلى ضوء هذا الطرح المؤسس من مقاربات ايتومعرفية ومنظورات ميتودولوجية يمكن أن نرصد الحدود المثلى لتصويب العثرات وسد الثغرات التي تعاني منها السياسات العامة في الدول العربية .

الكلمات المفتاحية :

السياسة العامة ، السياسات ، الوطن العربي ، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مداخل السياسات ، ترشيد السياسات .

Summary:

The study focuses on very important topic that of the public policies in the Arab world, especially in some Arabic countries where witnessing regression in sectoral policies,

[1] الايتيمولوجيا : **هناك الكثير من الدلالات والسياقات المعرفية لهذا المصطلح كالعلم الذي يدرس أصل المفهوم أو الكلمة أو العلم الذي يدرس تاريخ المصطلحات أو الألفاظ، وقد جاءت تعريف مفهوم " الايتيمولوجيا " في موسوعة ويكيبيديا كالتالي :"** تعني كلمة إتيمولوجيا حقيقة الكلمة أو أصلها، إذ تتكون من مقطعين يونانيين الأول **Etymos** وتعني الحقيقة، والمقطع الثاني **logos** اللفظ المشترك المستخدم هنا بمعنى الكلمة، وهو فرع من فروع اللسانيات يدرس أصل الكلمات، ونهج تطورها، ومقارنة المتشابه منها في لغات تنتمي لعائلة لغوية واحدة". **للمزيد من التفاصيل أنظر :**

https://ar.wikipedia.org/wiki/تأصيل

[2] **الميتودولوجيا Methodology هي " علم المنهجية Methodology ذلك العلم الذي يهتم بدراسة إجراءات الوصول إلى المعرفة "** للمزيد من التفاصيل أنظر:

- محمد نصر عارف ، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي – النظرية – المنهج .(ط1)** ،بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002،ص ص 22،23.

[3] نظرا لتعدد الدراسات و بعض التداخلات بين العلوم الإنسانية وبين العلوم الاجتماعية وعلوم الاعلام والاتصال، يمكن أن نلحظ في هذا السياق بعض الأطر المشتركة بين العلوم كـ : **السوسيوسياسية(socio-politique)** أو **الجيوستراتجية (la géo-stratégie)** ، **الأنفوميديا (info-media) ، المعلواتصالية** ، ... فنحاول في هاته الدراسة الربط بين **الايتيمولوجيا والميتودولوجيا** من خلال مفردة تحمل المعنيين وهي **" ايتيـ- ميتودولوجيا ".**

failures in devoted development and in social welfare levels. Alongside to other standards in the path of progress and modernity. in this study Beginning by using a methodological trend, which conceives to adjust the concept of public policy by treating the problematic concept at first, its different meanings, and monitor potential alternatives. Then touch upon its most important favored perspectives, referred to several studies on public policies in the Arab world, those perspectives can have policy approaches and measure policies through efficiency, efficacy and effectiveness. In light of this statement founded in an etymo-knowlege approaches and methodological perspectives, so we can conceive the ideal border to correct the pitfalls and fill the gaps affecting public policies in Arabic countries.

Keywords: public policy, politics, Arab world, Administration of State and society issues, policy approaches, rationalizing policies.

تقديم:

إن الدولة في الفترة الحالية لم تبق كما كانت بعد معاهدة وستفاليا 1648، حيث أصبح لتيار العولمة الجارف تأثيرات بالغة أدت إلى مراجعة دور الدولة في هذا العالم المعولم وتضاءل هيراراكيات الصلاحية ومساحة السيادة عما كان عنه سابقا ، فلميكانزمات العولمة منوال ومنهاج لبسط أساليب النفوذ وتعميق الفجوة أكثر بين ما يصطلح عليه بدول المركز والمحيط أو دول حتى محيط المحيط . وهذا ما أدى إلى تشكيل مصفوفات لتقييس الدول وتباينها انطلاقا من معايير القوة والضعف ،الذكاء والفشل .....، ومن بين المعايير التي ذاع صيتها في فترة ما بعد الحداثة " السياسات العامة" باعتبارها تمثل مؤشر فعلي وواضح المعالم في التصنيفات السابقة ، فعلى غرار بعض المواضيع والقضايا في العلوم السياسية التي لقت رواجا كما هو الحال بالنسبة للحوكمة ،الهندسة والجودة السياسية وما إلى ذلك من مواضيع. فلقد أضحت السياسيات العامة من بين الأطر الأكاديمية والممارساتية والسياسية التي تعول عليه الحكومات لترقية أنشطتها الوظائفية بغية بلوغ ومواكبة مصاف الدول المتقدمة ، فهذا الموضوع الذي لقي إقبالا من قبل الكثير كالخبراء والساسة والمحللين الاقتصاديين قد كان يُعنى في فترة غير بعيدة من قبل علم السياسية وسرعان ما تطور وشكل علما جديدا وحديثا يصطلح عليه بعلم السياسات العامة **1** ،

[1] - في هذا السياق يشير الدكتور عبد الفتاح ياغي : " **علم دراسة السياسات العامة (علم السياسات العامة) هو**

لقد حظي موضوع السياسات العامة في الفترة المابعد حداثية بأهمية بالغة ، كما تختلف مستويات ذلك بين الدول الغربية والعربية، كما أشرنا إلى ذلك آنفا ، حيث كانت الدول الغربية السباقة إلى إثراء مجالات هذا الموضوع وترقيته إلى علم قائم بذاته ، كما تحدده القواعد الابستمولوجية **1** ؛ إذ يرتكزعلى بنية منهجية محكمة وموضوع للدراسة،لذلك فإن الدول الغربية عولت على علم السياسات أو علم السياسة العامة كأداة فعلية لتصويب الأنشطة الوظائفية لحكوماتها بل أكثر من ذلك تم إدراجه ضمن مستويات البرامج التعليمية في الجامعات الغربية كالجامعات الأمريكية مثلا . وإلى جانب ذلك فعلم السياسات العامة باعتباره علم حديث النشأة لم يلق إقبالا واهتماما في دول العالم الثالث كما هو الحال في الدول المتقدمة ، والجزائر كباقي دول العالم الثالث تركز على منهاج ومنوال محدد في صناعة هاته السياسات وتنفيذها وتقييمها وتحليلها ، مختلفا ذلك بين الأنماط القطاعية للسياسات .

إنه من الواضح عند إسقاط ومعاينة السياسة العامة بين الدول العربية والغربية يتضح حجم الفارق بين رشادة هاته السياسات في الدول المتقدمة وتعثرها في كثير من الأحيان في الدول النامية . ومن خلال هاته الورقة البحثية نحاول تسليط الضوء على السياسات العامة في الدول العربية وذلك من خلال المحاور التالية :

المحور الأول : إشكالية المصطلح (ضبط ابتومعرفي):
ومن خلال هذا المحور نحاول أن نعرج على مفهوم السياسة ومفهوم السياسة العامة وإشكالية المفارقة بينهما والصعوبات في تحديد الضبط الدقيق للمفهوم ، كما نحاول أيضا أن نجتهد في بديل المصطلح لتفادي التداخلات المعرفية والممارساتية .

المحور الثاني :ميتودولوجيا السياسات العامة في الوطن العربي: فمن خلال هذا المحور نحاول أن نغوص في أهم المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسات العامة في الوطن العربي ، وكذا زمرة المداخل والمنظورات التي تتعلق بفحص السياسات العامة في الوطن العربي .

المحور الثالث :حدود التصويب: و بعد معاينتنا للسياسات العامة في الوطن العربي بصياغة منهجية ، نحاول في المبحث الأخير أن نعرج على حدود ومنحى الترشيد أو التصويب، وذلك من خلال تفعيل المراكز الاستشارية ومراكز التفكير THINK TANKS- و فلسفة الرشادة .

الأسلوب المنهجي الذي يهدف إلى دراسة الأسس الفكرية التي تبني عليها الحكومات قراراتها ،ثم وصف وتحليل قرارات الحكومة والتنبؤ بنتائجها . وتستعمل كلمة " قرارات " كاختصار لجميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة من فعل أو قول أو تقرير ." حول ذلك اطلع على :

- عبد الفتاح ياغي ،**السياسات العامة النظرية والتطبيق** .القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2010.ص ص 11-17.

[1] **الابستمولوجيا " epistemology "** - هي أحد فروع الفلسفة إلى جانب الانطولوجيا ontology و الاكسيولوجيا Axiology ، إذ فالابستمولوجيا" **مفهوم يتكون من مقطعين هما episteme بمعنى المعرفة ، و logos بمعنى نقد أو نظرية أو دراسة ، أي إنه نظرية نقد أو دراسة المعرفة** " للمزيد من التفاصيل أنظر :

- محمد نصر عارف ،**مرجع سابق**، ص 22.

المحور الأول : إشكالية - الضبط الايتومعرفي – للمصطلح ورصد البديل :

لقد حاولت الكثير من المقاربات المتباينة بين علم السياسة وعلم الإدارة معاينة التدقيق المعرفي للمفهوم، لكن تناظر المفكرين في منظوراتهم لمصطلح " السياسة العامة " يختلف من مفكر لآخر، هذا ما أدى إلى صياغة العديد من التعريفات البسيطة لهذا المفهوم وقبل أن نعرج على حيثيات البعد الايتيمولوجي للمفهوم علينا أن نحرص على تفكيك الكلمة**1** .نظرا لتعدد تركيباتها وتشعب معانيها ،هذا ما يطرح ،نوعا ما، إشكالا بالنسبة للمفردة أو المفهوم في اللغة العربية دون أن نلمسه في اللغات الأجنبية خصوصا حينما يتباين مفهوم السياسة عن مفهوم السياسات **2**.

1- **إشكالية المصطلح :** إن إشكالية مصطلح السياسة العامة في اللغة العربية واضحة على نظير اللغات الأجنبية، حيث لا نلمس تداخل بين المفردتين" السياسة –السياسات" "POLITICS-POLICY" ويمكن أن نباين بين المفردتين، فترجع كرونولوجيا المصطلح إلى مفردة POLITIA ، وهو مدلول لاتيني يعني ويوازي مفهوم (الدولة) ثم تطور ذلك المفهوم إلى . POLICIE وفي مفاهيمها العامة تشير إلى ما يصطلح عليه بممارسة الشؤون العامة – THE ADMINISRATION OF GOVERNEMENT كما يمكن الإشارة هنا إلى أن مصطلح السياسات العامة PUBLIC POILCIES يرجع استعماله أول مرة إلى سنة 1922، على يد العالم الأمريكي **(شارلز ماريام - CHARLES MARRIAM)** تعبيرا منه عن الممارسات والوظائف

---

[1]- أصل الكلمة مركب من السياسة و العامة هذا ما يطرح إشكالية أخرى في هذا السياق تتمثل في كينونة المغزى ،أهو في مفردة "السياسة" أم في مفردة " العامة "، ولو نأخذ بعض المفاهيم الأخرى على سبيل المثال لا على الحصر كالسياسة الدولية ،أو السياسة العالمية أو السياسة المقارنة أو حتى السياسة يؤدي بنا ذلك باستعمال جغرافية الكلمة أن السياسة العامة هي سياق آخر يختلف عما أشرنا إليه آنفا .

[2]- لا يقصد بالسياسات هنا كنفس المعنى لمفهوم السياسة ومن هذا الطرح يتضح هنا التداخل ضمن إشكالية المصطلح فقواميس اللغات يمكن أن تساعد على تفكيك ذلك حيث يمكن القول أن السياسات - POLTICS تعني "**خطة شاملة وعالية المستوى تعانق الأهداف العامة والإجراءات المقبولة لاسيما تلك الخاصة بإحدى الهيئات الحاكمة** ": أما السياسة -**POLICY– فتعني " فن أو علم يعنى بالفوز بالحكم أو الإمساك بزمامه**." أو تعني "**برنامج معد للقيم المستهدفة والممارسات ....وأكد البعض على عنصر الإكراه فوصفت السياسة POLICY بأنها الإكراه المخطط عمدا أو أقوال تحدد غرض ووسائل وموضوع وأشياء ممارسة الإكراه داخل سياق علاقات القوة في المنظمات ...**"

حول هذا الصدد راجع:

- المعهد الديمقراطي الوطني ، **كتيب صياغة السياسات** .(تر: نور الأسعد وسوزان قازان) ،لبنان ،2009.ص9.

- محمد محمود ربيع ، إسماعيل صبري مقلد وآخرون ،**موسوعة العلوم السياسية** ، (ج1). الكويت:جامعة الكويت ،1993.1994. ص451

- Entre les "William Genieys et Patrick Hassenteufelr politiques publiques et la politique :l'émergence d'une " élite du welfure" **. Revue Française DES AFFATRES S0CIAIES**

41-50. N' 4 OCIOBRE-DÉCEMBRE 2OOI.pp

الممارساتية للحكومة **1** على غرار ذلك،نجد أن للتفكيك المعرفي بعد أعمق ذلك أن مفهوم(السياسة - POLICY) يختلف تماما عن (السياسات - POLITICS)**2** ، باعتبار المدلول الأول والذي لا تخلو منه أدبيات العلوم السياسية فـ : (السياسة - POLICY) **" تعني النظام السياسي بكل تفاعلاته وصراعاته الداخلية والخارجية المرتبطة بمحاولة الوصول لسدة الحكم والاستحواذ على القوة السياسية "3** . كما يمكن القول أن السياسة POLICY تعبر عن نمط ممارساتي داخل بوتقة النظام في نطاق لتفاعل القادة السياسيين أو بمعنى آخر تمثل طريقة لكيفية الوصول للسلطة واعتلاء مقاليد الحكم وبسط السيطرة ، في حين يمكن القول عموما أن **السياسات العامة** بمدلولها العام فهي تشير إلى زمرة البرامج المسطرة والأشغال التي تقوم بها السلطة السياسية بمفهومها العام بغية تحقيقي أهداف أو معالجة مطبات أو معضلات أو مشكلات ما .

ولقد تراكمت الدراسات والأبحاث الاجتهادية في هذا السياق إلى محاولة إدراج النمط المقارناتي في السياسات العامة ومن ثم تم تأسيس حقلا آخرا ألا وهو السياسات العامة المقارنة – les politique publique comparée **4** . ولو تمعنا أكثر في مفهوم السياسات أو السياسات العامة فيمكن ادارج العديد من التعريفات المختصرة فيما يلي حتى و إن كان الطرح هنا مختلف بين من يؤيد ومن يعارض التعريفات المختصرة5.فننظر مثلا إلى تعريف : **(جيمس أندرسون – J.ANDERSON) ، " السياسة العامة هي برنامج عمل هادف يعقبه آداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع "6** ، أما **(روبرت استون - Robert eyestone)** فينظر إلى السياسات العامة على أساس

---

[1] أحمد دسوقي ، محمد إسماعيل ،**أصول تحليل السياسات العامة** .القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ،2009.ص ص35-36.

[2] **المرجع نفسه**،ص 35.

[3] **المكان نفسه** .

[4] بصور مدققة يمكن الاستناد على أن : **" السياسات العامة المقارنة هي دراسة كيف ولماذا ولأي غرض تتبع الحكومات المختلفة مسالك محددة للفعل أو اللافعل ".** للمزيد من التفاصيل راجع:

- آرنولد ج.هايدنهايمر هيوهيكلو ،كارولين تيش آدامز ،**السياسات العامة المقارنة : سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوربا واليابان** (تر:أمل الشرقي ،فاروق منصور)(ط1) .عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ،1999،ص21.

[5] في هذا الصوب يقدم الدكتور عامر خضير الكبيسي عدة حجج حيث أن المصطلحات والمفاهيم المحورية أو المركزية هي أعمق من أن نقاربها بتعريف موجز، حيث أنه تتخلل بعض التعاريف مصطلحات هي الأخرى بحاجة إلى تعريف ويستشهد الباحث بقول (دوايت والد - D -WALDO). الذي قال : " **إن من التعريفات ما يزيد الغموض والتشويش بدلا من أن يسهم في الفهم والتوضيح** ". حول هذا الشأن أنظر :

- عامر خضير الكبيسي ،**السياسات العامة مدخل لتطوير آداء الحكومات** .القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية .2008،ص6.

[6] . جيمس اندرسون ،**صنع السياسة العامة** .(تر: عامر الكبيسي).(ط1).عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،1999.ص15.

أنها: **" هي العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها "1** ،أما بالنسبة **لأحمد مصطفى الحسين** فيرى أن **"السياسات العامة كبرامج حكومية هي نتاج لعمليات اتخاذ قرارات سياسية وإدارية متداخلة ومعقدة "2** أما **محمد قاسم القريوتي** فقد قدم تعريفا ينصاغ نحو الشمول ومستصاغ من عدة تعريفات أخرى حيث يرى أن " **السياسة العامة هي : كل عمل ،أو تعهد بالقيام بعمل ،أو امتناع مقصود عن القيام بعمل أو تعبير عن موقف ،تقوم به الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر ،يهدف لمعالجة مشكلة عامة متوخية بذلك الوصول لحلول يقدر أنها في مصلحة المجموع ،ومعتمدة في هذا السبيل الطرق العلمية وأفضل الوسائل ضمن الظروف البيئية المحيطة بها "3.**

فملاحظ من ذلك كله أن هاته التعاريف تتسم بالتنوع والتعدد وأحيانا بالتعقيد ، فهنا يمكن أن نستدل بما أشار إليه الباحث **(الكاتب ياسين)** حينما رأى تعدد واختلاف التعريفات معضلة كبرى تواجه أي باحث ،حيث وجد أن تعريفات مفهوم السياسة العامة قد فاقت أربعين تعريفا**4** ، فهذا الإحصاء كان في سنة 1988. والناظر في الفترة الحالية يتعقد عليه الأمر تعقيدا ويتشابك تشابكا أكثر من ناحية أخرى، فالتدقيقات المعرفية، إذن، هي الأصوب في هذا الصرح خصوصا بعد تنامي الاجتهادات العربية في هذا السياق .وعموما يمكن أن ندرج ما نظر إليه **(حسن أبشر الطيب)** في منظوره للسياسة العامة حيث يقول : **" إن السياسية العامة هي الأطر الفكرية والعملية التي توضح توجهات وتطلعات وأهداف الحكومة ، وتحدد برامجها لإشباع حاجات مجتمعية أو حل مشكلات عامة ماثلة أو متوقعة، مع تحديد للأسبقيات ، وتخصيص للموارد والإمكانات الواجبة للتنفيذ "5**

ويمكن أن نخلص إلى القول بأن السياسات العامة تمثل نتاج هادف ومستمر من التنظيم الحكومي بهياكله المختلفة وتوزيعات و قطاعاته استجابة لمتطلبات تقي بها البيئة الداخلية أو حتى البيئة الخارجية بغية بلوغ مقاصد وتحقيق أهداف ما أو معالجة مشاكل ما، على غرار ذلك يمكن القول أن إشكالية المصطلح قد فرضت مقتضياتها قصد المناقشة والتحليل، كما أشرنا سالفا ونظرا لتفاقم هذا التعقيد من ناحية الاصطلاحات في البيئة العربية دون البيئة الغربية هذا ما يفرض على الجهات المعنية

---

[1] Robert eyestone .**the thread of public policy a study in policy leadership** , Indianapolis : bobbs mertirill,1971, p8.

[2] أحمد مصطفى الحسين ، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة** .(ط1)الأردن :المركز العلمي للدراسات السياسية ،2002،ص7.

[3] محمد قاسم القريوتي ، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة** .(ط1).الكويت :مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع،2006،ص30.

[4] للمزيد من التفاصيل راجع : ياسين السيد ،" السياسات العامة : القضايا النظرية والمنهجية "،في :علي الدين (محررا)،**تحليل السياسيات العامة : قضايا نظرية ومنهجية** ،القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ،1988.ص3 .

[5] حسن أبشر الطيب ، **الدولة العصرية دولة مؤسسات** . القاهرة : الدار الثقافية للنشر ،2000،ص31.

إعادة النظر في مثل هاته القضايا، وإدراج مثلا : كبديل عن السياسات العامة وبديل عن السياسة العامة إحدى المفاهيم التي على قدر من الأهمية وتتماشى مع هذا الصوب شكلا ومضمونا ألا وهو : **إدارة شؤون الدولة والمجتمع1** .

2- رصد البديل:

إذن يمكن القول بعد التفكيك المعرفي السابق أن معضلة الترجمة في المصطلحات في سياق العلوم السياسية ستظل تلقي بظلالها بدون أن تنشأ وتفعل مراكز في الدول العربية تتماشى أبحاثها في هذا الطرح ، كما هو الحال بالنسبة لمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بالقاهرة . فمصطلح إدارة شؤون الدولة والمجتمع يمكن أن يشكل بديلا ايتيمولوجيا نظرا لعدة حجج وأسباب يمكن أن نرصدها كما تشير المقاربة التي قدمها [**البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - pnud]** بخصوص مصطلح **governance** على أساس أنه " **ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ، من خلال آليات و عمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها** " 2. واستنادا على بعض الحجج التي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

1- يعتبر المرتكز السياسي للمصطلح (إدارة شؤون الدولة والمجتمع) يتعلق بكيفية اتخاذ القرارات وكيفية صنعها ، و هاته القرارات هي المنوطة بتحديد وبلورة السياسات العامة .

2- ويمثل المرتكز الإداري نسقا واضحا ودقيقا يعنى بتنفيذ السياسات العامة.

3- انطلاقا مما أشار إليه **(r.a.rohdes)** استنادا على تمحيصه للعديد من الأدبيات التي ناقشت وحددت المفهوم في ستة محاور ، حيث تطرق في المحور الخامس لكل ما يتعلق بالفواعل الرسمية وغير الرسمية (المشرعون ، المنفذون ..الأحزاب

جماعات المصالح...،القطاع الخاص ...) باختلاف أدوارهم بين المستويات 3، فمن خلال ذلك يمكن القول أن الباحث حاول مناقشة ما يصطلح عليه الآن بـ: شبكة السياسة العامة –Policy network.

4- هناك دعامة أخرى يمكن أن نستشفها انطلاقا من المنظور الذي قدمه البنك الدولي للمفهوم حين أشار بأنه نمط ومنهاج لممارسة القوة قصد تسيير وإدارة

---

[1] تختلف التدقيقات المعرفية حول مفهوم " **إدارة شؤون الدولة والمجتمع** " فهو مفهوم ناتج عن ترجمة لمصطلح "**governance**" من الانجليزية إلى العربية الذي يختلف مابين :الحكمية ،الحكم وأسلوب الحكم وإدارة شؤون الدولة والمجتمع ، وهنا يرجع الفضل في الترجمة للعديد من مراكز البحث على سبيل المثال (مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة .parc- بالقاهرة) ، حيث ترجع فحوى المصطلح لمعاينة وفحص الترابط بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة ثانية . حول هذا الشأن راجع :

- سلوى جمعة الشعراوي ، "مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع " في : سلوى جمعة الشعراوي (محررا)،**إدارة شؤون الدولة والمجتمع** .(ط2)، القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ،2001،ص ص7-8.

[2] **المرجع نفسه** ، ص9.

[3] سلوى جمعة الشعراوي ، **مرجع سابق**، ص ص 9-11.

والاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان بغية تحقيق وتفعيل التنمية ، إن هذا التعريف الذي قدمه البنك الدولي يسير في نفس المنحى والصوب تقريبا مع التعريف الذي قدمه (دافيد استون - DAVID ESTON) للسياسة العامة باعتبارها شكلا لتوزيع القيم باختلاف أنماطها ماديا ومعنويا ، فهذه المقاربة هي التي أشار إليها الباحث " فهمي خليفة الفهداوي " من خلال منظور القوة للسياسات العامة **1** .

المحور الثاني :الأدوات الميتودولوجية لدراسة السياسات العامة في الوطن العربي:

إن دراسة السياسات العامة في الوطن العربي، لن تتأتى إلا باستعمال جهاز منهجي محكم مبني على مداخل ومقتربات توضح للباحث النهج الصحيح الذي يعاين مواطن الخلل ومواضع التأزمات بالنسبة للسياسات العامة في الدول العربية، ونظرا لتشابه الطرح الممارساتي لهاته الدول في سياساتها القطاعية باعتبارها دول سائرة في طريق النمو، ناهيك على أن الاجتهادات العلمية في صرح علم السياسات العامة **2** التي هي، نوعا ما، متثاقلة فيها مقارنة بالدول المتقدمة .

---

[1] حول هذا الصدد اطلع :

- سلوى جمعة الشعراوي ، **مرجع سابق**، ص8.
- فهمي خليفة الفهداوي ، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**.(ط1)، الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،2001 ، ص32.

[2] إن تقييم موضع ومكانة علم السياسة العامة في الدول العربية على غاية من الأهمية ، فقد أشارت الباحثة **أماني قنديل** ، في هذا الصوب، إلى أن علم السياسات العامة ، انطلاقا من المنظومات العلمية خاصة في فترة الثمانينات، يتميز بطابع الحداثة ك ما لا نلحظ في كثير من الجامعات العربية استقلالية لعلم السياسيات العامة؛ بل يتم برمجته ضمن تخصصات أخرى : كالإدارة العامة والقانون.... وتعرج الباحثة على غرار ذلك على بعض مؤشرات للتقييس ومعاينة موضع العلم في الدول العربية من خلال : - تدريسه وبرمجته في أقسام العلوم السياسية إلى جانب الأعمال والإنتاجات البحثية والندوات والملتقيات . لكن يمكننا القول أن الدول العربية باشرت مع بداية الألفية وأمعنت النظر في أهمية هذا العلم، ونلمس ذلك من خلال : برمجة التخصص في كثير من الجامعات إلى جانب اهتمام الدارسين والباحثين بمثل هاته المواضيع، وكذا تنظيم العديد من المؤتمرات الدولية والوطنية في هذا المجال . ويمكن أن ندعم طرحنا السابق انطلاقا مما أكدته أ.د سلوى جمعة الشعراوي من خلال معالجتها لسؤال إمكانية وجود أزمات يعاني منها علم السياسة العامة ضمن مداخلات حول ورقة بحثية مقدمة من قبل الباحثة ، وذلك بقولها " .....**فهو حقلا يشهد ازدهارا منذ الثمانينات والتسعينات والعلوم التي تعاني من أزمة هي علم العلاقات الدولية ..... ،وعلم الإدارة العامة .فعلم السياسة العامة يحل محل العلمين السابقين** ....."

للمزيد من التفاصيل راجع :

- أماني قنديل ،"**دراسة السياسة العامة في الدول العربية** " ، في : أحمد رشيد وآخرون ،**تحليل السياسات العامة في مصر** .(ط1)،القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ،1988.ص ص3-8.
- سلوى الشعراوي جمعة ، "تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين "،في : سلوى الشعراوي جمعة (محررا)، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي** .القاهرة :مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ،ص51.

1-محددات دراسة السياسات العامة في الوطن العربي:

فبالنسبة لهاته الحدود التي يمكن أن نستعملها كمعايير قياس لفعالية السياسات العامة في الوطن العربي، و هاته الحدود تختلف من دولة لأخرى تبعا للأنساق المختلفة ويمكن حصر ها فيما يلي :

1-1 **المحددات الداخلية** : وهي الأخرى تتوزع بين الأنساق الثلاثة المعروفة :السياسية – الاقتصادية –الاجتماعية فبالنسبة للمحددات السياسية من خلال معاينة صراعات الطبقة الحاكمة مثلا فلهاته الصراعات الإيديولوجية بين الطبقة تأثير بالغ وتتباين بين الحدود القصوى للسياسات العامة التي يمكن تغير نمط تركيبة الطبقة الحاكمة

والحدود الدنيا التي يمكن أن تغير شكل الإيديولوجي للطبقة الحاكمة ، وهناك المحددات الاقتصادية تكتسح أهمية قصوى؛ بحيث تعتبر الحدود الاقتصادية للدولة الممثلة في ميزان مدفوعاتها وميزانيتها أو نسبة المديونية .....، وهذا ما يحدد فعالية السياسات العامة في تلك الدول. و بالنسبة للحدود الاجتماعية فهي الأخرى تأخذ نمطية الحدود القصوى والدنيا فالدول ملتزمة بحد أدنى من السياسات العامة كما هو الحال بالنسبة للتي تتعلق بسياسات الدعم الغذائي والمواد الاستهلاكية أو حتى سياسات الأجور وسياسات تتعلق باستجابة لمطالب المجتمع وكل ذلك مرتبط بالحدود القصوى الاقتصادية للدولة **1**.

2-1 **المحددات الخارجية** : حيث تتوزع على الحدود الإقتصادية والسياسية والاجتماعية فبالنسبة للحدود الاقتصادية يمكن أن نستشفها من خلال دور الدول في العالم الثالث ومن بينها الدول العربية ، فهاته الدول تتأثر دائما بالحراك الاقتصادي الدولي ، أما بالنسبة للمحددات السياسية الخارجية فهي أكثر تعقيدا من المحددات الاقتصادية. فيمكن أن يؤدي تبني بعض السياسات إلى سياسات أخرى خارجية جانبية ، أما بالنسبة للحدود الاجتماعية فيمكن أن نلحظ أن التغيرات والأحداث والكوارث التي تقع والتي لها انعكاسات اجتماعية وبيئية وإنسانية ، تجر معها الكثير من الدول نحو تبني سياسات جديدة .**2**

2- رصد أهم منظورات و (مداخل) دراسة السياسات العامة في الوطن العربي :

ترجع هاته المداخل لدراسات في حقل السياسات العامة ولنماذج عن بعض الدول العربية؛ في حين حظيت السياسات العامة في مجالات النفط باعتبار

[1] مراد مجدي وهبة ،" حدود السياسة العامة في بلدان العالم الثالث " في : علي الدين هلال (محررا)،**تحليل السياسات العامة في الوطن العربي .قضايا نظرية ومنهجية** ،القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية،1988،ص ص 63،64.

[2] **المرجع نفسه** ،ص ص 64،65.

الكثير من الدول العربية دول نفطية باهتمام واسع ، كما أن هناك بعض الدراسات التي ناقشت السياسات الاجتماعية من خلال : التعليم – الصحة – والإسكان، كما هو الحال بالنسبة للدراسة التي قام بها **(د طارق ود . جاكلين إسماعيل)** التي تطرقت إلى ليبيا ومصر والإمارات العربية المتحدة بالرغم من تناظر وعدم تجانس هاته الدول من خلال الأنساق : السياسية –الاقتصادية والاجتماعية **1**.

وانطلاقا من بعض الدراسات التي اهتمت وانصبت على السياسات العامة في الدول العربية بالرغم من تباينها بين الدول العربية ، حيث إن لدراسة السياسات العامة في مصر**2** إنتاجا علميا وفيرا

مقارنة ببعض الدول العربية وانطلاقا مما سبق يمكن إدراج أهم المداخل أو أهم المنظورات قصد تبيان الخصائص المحددة للسياسات العامة في الوطن العربي :

1-2 مدخل أو منظور التغير و الاستمرار:

فباستعمال هذا المنظور يمكن أن نستشف الكثير من السياسات العامة في الدول العربية التي لا تتسم بالرتابة والديمومة فهي تعاني من التغييرات أو بعض التصويبات، ويرجع ذلك لبعض الأسباب كما هو الحال للتغير والحراك السياسي فتعيين المسؤولين مثلا أو القادة السياسيين الجدد وتبنيهم لسياسات راديكالية جذرية مقصين بذلك السياسات الأولى التي سبقتهم ، أو يمكن إرجاع ذلك لحجة أخرى

[1] حسين توفيق إبراهيم ،**النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها** .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2005 ،ص ص297-300 .

[2] مع نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات ازدهرت الدراسات في حقل العلوم السياسية في مصر، وخاصة في جامعة القاهرة وكما هو الحال بالنسبة للسياسات العامة في القطاعات الخدماتية المختلفة ك : التعليم والثقافة والاقتصاد والصحة .....،بالإضافة إلى المبادرات التي قام بها مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة، وتنظيمه لعدة أنشطة علمية وأكاديمية في هذا الصوب ، على غرار ذلك فقد قدم الباحث ممدوح مصطفى إسماعيل دراسة في هذا السياق تتعلق بتقييم السياسات العامة في مصر، من خلال - حالة العلم - ، فقد عرج الباحث على عدة إحصاءات تتعلق بالرسائل العلمية التي انصبت على السياسات العامة في الفترة مابين (1990-2003) وذلك من خلال جداول تتعلق برصد وإحصاء الرسائل العلمية التي نوقشت في مجال السياسات العامة مقارنة بين الأقسام :الاقتصاد –العلوم السياسية – الإدارة العامة وأخذت النسب المئوية التالية على التوالي 40-14-26 . كما قام الباحث بدراسة أخرى عرج فيها على مشكلات دراسة السياسة العامة في الوطن العربي، وقد تعمق أكثر وفي فترة موسعة من (1990-2006)وقدم إحصاءات حول الرسائل العلمية مصنفا إياها تبعا لمعايير مختلفة : تبعا للقطاعات و محددات السياسة العامة و مضمون السياسات العامة وتقييم السياسات العامة .....للمزيد من التفاصيل اطلع :

- ممدوح مصطفى إسماعيل ،" السياسات العامة في مصر : حالة العلم مراجعة أولية للرسائل العلمية في كلية الاقتصاد – جامعة القاهرة 1990-2003" . في :سلوى الشعراوي جمعة(محررا)،**مرجع سابق**،ص ص79-89.
- (ـ ،ـ) ،"مشكلات دراسة السياسات العامة في الوطن العربي :مصر نموذجا ، مع إحالة إلى الكيانات غير السيادية فلسطين نموذجا ". فلسطين ،**سياسات** ، العدد2، 2007،ص ص 81-98.

كنقص التبصر والارتجالية والتداخل مع سياسات أخرى.[1]

2-2 مدخل أو منظور المشاركاتية: يمكن هنا الإشارة إلى الدور الفعال لجمعيات المجتمع المدني وحتى المشاركات الشعبية في صنع السياسات العامة ، و هاته الفواعل لا نلحظ لها فعالية في الدول العربية فبذلك عند الإعلان عن بعض السياسات العامة يصبح ذلك محل توتر وصراع وخلاف بين هاته الجمعيات مثلا وبين صناع القرار.

3-2 مدخل أو منظور فاعلية التنفيذ : فبناء على تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 الذي يقيم حالة التنمية الإنسانية في الدول العربية، وبخصوص السياسات التي تؤطر ذلك، فقد رصد التقرير مؤشرات عن التنمية في الدول العربية لا تتماشى والمستوى المطلوب فيما يتعلق بالحريات السياسية والحريات المدنية ، والمعرفة ودور المرأة .....

4-2 مدخل أو منظور التكامل والتناسق : ما يعاب على بعض السياسات العامة في الدول العربية النقص في التنسيق والتكامل في ما بينها، وهذا ما يؤثر حتما على فاعليتها ، وذلك من خلال تصادم بعض السياسات القطاعية فيما بينها أو إفراز وإنتاج بعض القضايا والانعكاسات في سياقات أخرى .

5-2 مدخل أو منظور المحاسبة والمساءلة : فلا يمكن أن نستشف في أغلب الدول العربية تفعيلا لهاته الأداة التي يمكن تكريسها انطلاقا من دور الرقابة بأنماطها : السياسية والإدارية والقبلية و البعدية؛ حين التقصير في تنفيذ السياسات العامة [2]

وعموما فلهاته المداخل السابقة الذكر والمستنتجة انطلاقا من دراسات تقييميه للسياسات العامة في الدول العربية فيمكن التعويل عليها في فهم الصورة والنمط والخصائص والمقومات التي تتسم به السياسات العامة للدول العربية . إذ يمكن القول، انطلاقا من المنظورات السابقة، أن السياسات العامة في الدول العربية بحاجة ماسة إلى أساليب وميكانزنات قصد الترشيد لبلوغ المقاصد وتحقيق أكبر قدر من أهداف السياسات .

المحور الثالث : حدود التصويب (الترشيد):

سنتطرق في هاته النقطة بعدما عرجنا على المداخل الأساسية المعتمدة في دراسة السياسات العامة في الوطن العربي، وبعد تحديد مواطن الخلل عموما وتوضيح موضع السياسات العامة من ناحية الرشادة وما إلى ذلك من القضايا؛ سنحاول في هاته النقطة أن نتطرق إلى أهم التصويبات أو مصفوفات الترشيد والتي تعتبر كتوصيات يستعان بها لإعادة

[1] حسين توفيق إبراهيم ،**مرجع سابق** ،ص ص300،301.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 305.

تكريس أنماط الفاعلية والفعالية في السياسات العامة **1** في المنطقة العربية ، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن نرصد أهم هاته التصويبات انطلاقا من استراتيجيات هيكليـة و تفكيرية من خلال ما يلي :

1- تفعيل أدوار المراكز الاستشارية :

إن للاستشارة دورا فعالا في ترشيد السياسات العامة؛حيث وجب علينا أن نمعن النظر في ما يتعلق بدور المستشارين. ففي الهيئات والمراكز والهياكل الحكومية للدول المتقدمة مثلا نجد الكثير من المستشارين، نظرا لما تتسم به هاته الطبقة من الاحترام والتقدير،في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ما يقارب 1400 هيئة استشارية ،هذا لأن عملية صياغة وتحديد مشكلة السياسات العامة ليست بالأمر الهين فعادة يستعين القادة السياسيون في صنع السياسة العامة بمثل هؤلاء الخبراء لما لديهم من حنكة وخبرة في هذا المجال كما يستعينون بمراحل متوالية ومحكمة قصد دراسة مشكلة السياسة العامة من خلال : تحديد أسبابها وبيئتها وبدائل الحلول**2** ...، إلى جانب ذلك فيعتمد المستشارون على المعلومات ، ومالها من دور فعال في توجيه صانع القرار كما يمكن الإشارة هنا إلى أن أساليب جمع المعلومات l'information وأنماطها يختلف من مشكلة إلى أخرى ومن مستشار إلى آخر فتختلف جمع المعلومات حول مشكلة المياه، مثلا، عن بعض المشكلات السياسية الحساسة **3** ، ضف إلى ذلك ما تلعبه المعلومة من دور حاسم في صناعة السياسات العامة من خلال تحديديها وضبطها للمشكلة و أثارها ومستوى انتشارها وتقويم الفعالية والجدارة في التنفيذ، كما نجد أن التأكيد على حضور المعلومات كرهان نسبي في نجاح السياسات وغياب المعلومة يعتبر رهان مطلق في فشلها .**4** وبعد تفعيل الجدارة والكفاءة للسياسات

---

[1] انطلاقا من بعض القضايا التي هي ذات صلة وثيقة بتقهقر السياسات العامة في الوطن العربي، حيث تعتبر مؤشرات ومعايير ومداخل لدراسة معالم التعثر في الدول العربية، كما هو الحال بالنسبة لمعيار أو مفهوم" الحكم" وأشكاله فله تأثير بالغ على شكل السياسات العامة في الدول العربية ، على غرار مفهوم آخر" القدرة المؤسسية – institutional capability " فالهدف من هذا المعيار هو تحديد مستوى الفعالية بالنسبة للتنظيم السياسي للدولة وتنظيم السلطات يؤثر على فاعلية السياسات العامة حتما ، و معيار آخر يتعلق بـ " تسييس السياسات العامة " فتسييس السياسات العامة الناتج عن الصراعات السياسية و القيمية ، ولمحاور الحراك السياسي تأثير بالغ على كفاءة السياسيات العامة في الدول العربية وأخيرا المدخل أو المعيار الأخير" برقرطة صنع وتنفيذ السياسات " فللبيروقراطية السلبية من جهة واتساع الهوة مثلا بين من يصنع ومن ينفذ انعكاسا سلبيا على مسار السياسات .

حول هذا الشأن : اطلع :

- حسين توفيق ابراهيم ، **مرجع سابق** ، ص ص305-308.

[2] أحمد طيلب ،" دور المستشارين والهيئات الاستشارية الرسمية في ترشيد السياسة العامة الجزائر أنموذجا 1989-2012 "(رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،قسم التنظيم السياسي والإداري ،كلية العلوم السياسية،جامعة الجزائر(3) ،2013/2012) ، ص 186.

[3] **المرجع نفسه** ،ص201.

[4] عبد الله رابح سرير ،"دور المعلومات في رسم السياسة العامة " ورقة بحثية مقدمة في : **السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع** ، الملتقى الوطني الأول بقسم العلوم

العامة لا يبقى دور المستشارين والهيئات الاستشارية مقتصرا على تقديم المعلومات؛ بل يجب أن تكون هناك إستراتيجية ترافقية مع كل مراحل السياسات العامة لتوضيح كيفية التنفيذ؛ كما يجب أن يقدم المستشارون توصيات للمنفذين توضح كيفية ونمطية التنفيذ1،حيث لا تتوقف الاستشارة عند مرحلة تنفيذ السياسات بل ترافق مرحلة التقييم. فللمستشارين هنا دور فعال في تقييم السياسات العامة مقارنة مع الخطط المقدمة سلفا باستعمال معاييرتتمثل في تقنية القياس ،مثلا، أو مقارنة النتائج .ومن بين أهم انعكاسات الاستشارة على التقييم كل ما يصب في التقييم الكلي أو الشامل وتقييم الانعكاسات والآثار وتقييم الإجراءات2 ....

2- إرساء و ترسيخ مراكز التفكير – think tanks :3

نظرا لاتساع الاهتمام بمثل هاته المراكز في الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي اهتمت بتقديم المعونات المالية لمثل هاته المراكز،حيث تقدر ميزانية (مكتب المحاسبة العامة - general accounting offic) بحوالي 300 مليون دولار وتعداد موظفيه : 500 موظف وللمركز دورفعال في الدراسات الخاصة بالطاقة والتمويل، أو (مكتب تقييم التكنولوجيا the office of assessment technology) و ما يقدمه هذا المركز من توجيهات للكونغرس الأمريكي على استيعاب الصعوبات التكنولوجية . فهاته المراكز تؤثر على المجتمع والدولة انطلاقا مما تقدمه من معلومات وتوجيهات لصنع القرار، كما تشارك أيضا من خلال تقديم القواعد

السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سعيدة ، أفريل 2009، ص11.

[1] أحمد طيلب ، **مرجع سابق** ، ص203.

[2] **المرجع نفسه** ، ص ص 246-247.

[3] لقد تعددت التعريفات والتدقيقات حول المعنى الصحيح لـ (think tanks) أو مراكز التفكير حيث توجد الكثير من الهيئات التي تصح عليها هذا الاسم في حين لا تعلن عن ذلك و إنما تعلن عن صيغة أخرى كالمنظمات غير الحكومية .. وعلى العموم يمكن القول أن مراكز التفكير هي " **عبارة عن منظمة أو مؤسسة أو معهد أو جماعة أو مركز مخصص للقيام بالأبحاث والدراسات في مجالات معينة ،أو حول العديد من القضايا المتنوعة سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامة أو خدمة أحد الأطراف الرسمية (حكومية) أو غير الرسمية كـ: (المجتمع بصورة عامة) وتقديم المقترحات و الحلول لمشاكل معينة ....**" وتأخذ هاته المراكز عدة أنواع وأشكال من خلال عدة معايير يمكن تصنيفها كما هو الحال بالنسبة لمعيار التبعية ، الاستقلالية، التخصص... ومثال ذلك : " brokings institution" وهي أحد مراكز التفكير المستقلة في الولايات المتحدة الأمريكية مختصة في الدراسات في سياق السياسة الدولية ، أو مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية : حيث ينظر مؤسسوه إلى أن أهدافه تتعلق بتوجيه صانع القرار السياسي نحو نمط للتفكير ذو طابع استراتيجي في السياق الدولي، أما من بين مراكز التفكير الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن الإشارة مثلا إلى: مكتب المحاسبة العامة (general accounting office) مختص في مجالات التنمية ،والتمويل والطاقة . ومركز الكونغرس للخدمات البحثية (congressional research service) والمختص هو الآخر في مجال العلاقات الدولية و السياسة الخارجية .

للمزيد من التفاصيل اطلع :

- صابر أمين هزار ،"مراكز التفكير (think tanks) ودورها في التأثير على صنع السياسة "،مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ،**نشرة الفرات** ، العدد04، 2006 ،ص ص 1- 3.متوفر على الرابط : http://fcdrs.com/mag/issue-4-2.html

والأسس العلمية والفلسفية المختلفة تبعا للأنساق الاجتماعية والاقتصادية. من خلال ذلك كله يمكن القول أن مراكز التفكير لا تعكس رأي الأغلبية بل تسعى جاهدة لذلك ، ويتضح هنا دور الطبقات المثقفة في استعمال هاته القنوات للمشاركة في صنع السياسات وفي تقديم لصانعي القرار التحليلات و التوجيهات ..... كما تعتبر مراكز التفكير مخزون للكفاءات العلمية والعملية والسياسية في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا عند انتخاب كل رئيس جديد فهو ملزم بإحداث تعيينات جديدة كالوزراء ونواب الوزراء والمستشارين ...، ويكون اختيارهم عموما من مراكز التفكير ومكاتب المحاماة .**1**

ما سبق كان بالنسبة للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وإذا ما قارنا ذلك بالدول العربية فالفرق واسع فتبعا لإحصائيات كإحصائيات اليونسكو أو كتقارير التنمية الإنسانية في الدول العربية إذ تمنح الدول العربية نسبة ضئيلة للبحث العلمي ، فإجمالي التمويل بالنسبة للوطن العربي فيما يتعلق بالأبحاث يتراوح مابين (0.1 - 0.3 %) وفي فرنسا والسويد تقدر نسبة الدعم المالي حوالي (4.7%) من موازنة أو ميزانية الدولة ، إلى جانب ما سبق تشير بعض المعطيات أن نسبة الباحثين مقدرة في الدول العربية بـ:300 لكل مليون شخص يقابلها 4000 لكل مليون شخص في الدول المتقدمة **2** ، إذ يمكن أن القول أن جل الدول العربية حتى وان احتوت على مثل هاته المراكز البحثية فهي تعاني العديد من العراقيل ، كمثل التي تتعلق بالبحث العلمي : كنقص التمويل وقلة الاهتمام به وعدم إدراجه ضمن الاستراتجيات الأساسية وقلة الباحثين المتفرغين إلى جانب بعض القضايا المؤثرة كالتركيبة السياسية والاجتماعية والحواجز البيروقراطية داخل الدول وغياب التنسيق والاتصال بين المراكز البحثية **3**

3- تبني فلسفة الرشادة في حقل السياسات العامة :

إن أسلوب (الحكم الراشد – the good governance) أصبح من الأساليب الجيدة الموجهة للدول النامية؛ وذلك قصد توجيهها وترشيدها.وهذا الأسلوب قائم،هو الآخر، على فواعل وعدة معايير وأبعاد. وبالنسبة لترشيد السياسات العامة وفق منطق الحكم الراشد يتأتى ذلك من خلال تكريس معايير الحكم الراشد في السياسات العامة ،والتي تتمثل في :

---

[1] **المرجع نفسه** ،ص ص 4-5.

[2] خالد وليد محمود،" دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي : الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر " ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **سلسلة دراسات**،؟، 2013 ، ص 33. متوفر على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/file/get/22d186af-492a-49da-a445-20f7568298ee.pdf

[3] للمزيد من التفاصيل أنظر:
سلمى بورياح ، " دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسات العامة - دراسة حالة لمركز الاقتصاد المطبق من أجل التنمية في الجزائر 1985-2009"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر(3)، 2011) ص ص 130-132.

1-3 **كفاءة الدولة في إدارة الموارد العامة :** يركز هذا المعيار على فعالية الدولة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد بغية خدمة الصالح العام ، فضلا عن ذلك تركيزه على الإدارة العامة وأجهزتها وتدريبها وتكوينها قصد تنفيذ السياسات العامة بكفاءة وفعالية .

2-3 **التقيد والالتزام بتحقيق وخدمة الصالح العام - public good:** هي ميزة يجب أن يلتزم بها القادة السياسيون في خدمة الصالح العام ، وهناك بعض الثقافات تعزز هذه الميزة وتغرس في المواطن فكرة خدمة الصالح العام كما هو الحال بالنسبة لبعض الثقافات الغربية **1**.

3-3 **الشفافية - trensparency :** فلها دور مهم في الحصول على المعلومات الخاصة بالسياسات العامة . والشفافية بالنسبة لصناع السياسات العامة تعزز الثقة بين المواطن والسلطة ، ويرقي من كفاءة السياسات.

4-3 **المساءلة :** للمساءلة ،أيضا، دورمن خلال ما يضطلع به المواطن أو جمعيات المجتمع المدني، في مساءلة المسؤولين حول تبني السياسات **أو** تعديلها .

5-3 **المشاركاتية - participation :** تتمثل في المشاركة من خلال إشراك القوى الفاعلة في اتخاذ القرارات لاسيما القرارات المتعلقة بالسياسات العامة .

6-3 **دولة القانون - state of Law:** إن هذا المعيار من بين المعايير المحورية، حيث تكرس دولة القانون سمو القانون ، والمساواة تحت مظلة القانون و تعتبر هاته الإستراتيجية من بين الوسائل لمكافحة الفساد و ترسيخ منطق الحذر والحيطة بالنسبة لصناع السياسات، وتعزز وتقوي العلاقة بين الجمهور والسلطة **2**

من خلال ما سبق وبعد أن عرجنا على أهم الحدود والمحددات المتعلقة بضبط السياسات العامة في الدول العربية ، وكذا رصد و معاينة أهم المداخل التي تعنى بفحص مستويات وقياسات السياسات العامة في الدول العربية ، والتي توضح قصور الكثير من السياسات العامة و بالأخص السياسات القطاعية فيها. فلم يبق على الدول العربية ونخبتها الحاكمة سوى بلورة إرادة سياسية من أجل اعتماد ما أشارت إليه الكثير من الدراسات والاجتهادات في هذا الصوب و تبني ميكانزمات فعالة، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الاستشارية ،وكذا تعزيز دور المستشارين بالإضافة إلى نمذجة

[1] فوزي سامح ، **الحكم الرشيد** . القاهرة : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،(ط1)،2007،ص 37.

[2] عادل عباسي ،" الترشيد كآلية لتفعيل الآداء التنموي للسياسات العامة " ، ورقة بحثية مقدمة في : **دور السياسات العامة في بناء الدولة وتنمية المجتمع** ، **مرجع سابق** ،ص ص 12-11.

واستقطاب التجارب الرائدة في تفعيل مراكز التفكير و إرسائها و تعزيزها والسعي إلى تبني وتفعيل معايير الحوكمة في سياق السياسات العامة . كل ذلك إذا تحقق جله سيصب حتما ضمن خانة تفعيل للهيكلة العامة لحقوق الإنسان ،وأغلب الدول العربية هي في آخر الترتيب مقارنة مع دول العالم .

خاتمة :

لقد حاولنا في هاته الدراسة معالجة السياسات العامة في الوطن العربي،مستندين في ذلك على أسلوب منهجي يأخذ طابع التوالي من الضبط المعرفي إلى الرصد المنهجي وصولا إلى استنتاج الحلول والتصويبات. فلقد عالجنا في خضم هاته الدراسة : الاشكالية التي نادى بها الكثير من المفكرين في حقل السياسات العامة من خلال دراسة مصطلح السياسة ploicy والسياسات العامة politics أو السياسات ، وحاولنا أن نعاين أهم المنظورات والأطر المشتركة وغير المشتركة في هذا الصوب ، وبعد ضبطنا للمفهوم ارتأينا أن ندرج مفهوما مركبا آخر يتمثل في " إدارة شؤون الدولة والمجتمع " الذي حدد كمقترب يستعان به في الدراسات السياسية ، وعند تفكيكنا لهذا المفهوم استنتجنا توازي هذا المفهوم في عدة نقاط مع السياسات العامة ، ولايمكن هنا أن نقصي بعض المفاهيم التي هي على نفس الشاكلة مع مفهوم السياسة العامة؛ ألا وهو (الفعل الحكومي – l'action publique) ،انطلاقا من طرح مؤداه أن جل المقاربات التي تنظر للسياسات العامة هي من منظور الحكومة .

إلى جانب ذلك حاولنا أن نعرج في النقطة الثانية على الأدوات الميتودولوجية التي يستعان بها في دراسة السياسات العامة في الدول العربية؛ لأن موضوع السياسات العامة في الوطن العربي؛ بل موضوع السياسات العامة في إحدى الدول العربية فقط يتسم بالتعقيد دون أن تكون هناك تركيبة منهجية محكمة تنتهج للدراسة والتفسير، فأشرنا إلى أهم الحدود والمحددات المؤثرة على السياسات في الدول العربية إلى جانب معاينة أهم منظورات ومداخل دراسة السياسة العامة كالاستمرارية والتغير والمشاركة وفاعلية التنفيذ....، وارتأينا في النقطة الأخيرة أن نرصد حدود التصويب أو الترشيد من خلال ادارج التجارب الريادية في هذا السياق. وحصرنا مثل تلك الحدود في تفعيل الاستشارات المتمثلة في الهيئات والخبراء وإرساء مراكز التفكير، ونمذجة معايير الحكامة في ثنايا السياسات العامة للدول العربية .

إنه لمن الواضح في هاته الفترة أن الدول العربية أصبحت ملزمة برفع الاهتمام بموضوع السياسات العامة من خلال تفعيل المراكز البحثية المختصة في هذا الشأن وأن تمعن النظر و ترقي الاهتمام بالبحث العلمي : هيكليا ، ماليا ،خبراتيا ومهنيا في شتى الميادين والتخصصات ، إلى جانب تفعيل أساليب فعالة مثلا كأسلوب " الدلفي " المتمثل في استشارة الخبراء عند صنع وتنفيذ وتقييم السياسات، وتبني أيضا معايير الرشادة كأسلوب لإدارة السلطة وممارسة السياسة .

قائمة المراجع:

الكتب:

1- أبشر، الطيب حسن ، **الدولة العصرية دولة مؤسسات** . القاهرة : الدار الثقافية للنشر،2000.

2- السيد،ياسين ،" السياسات العامة : القضايا النظرية والمنهجية "،في :علي الدين (محررا)،**تحليل السياسيات العامة : قضايا نظرية ومنهجية** ،القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ،1988.

3- الحسين ، أحمد مصطفى ، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة** .(ط1)الأردن :المركز العلمي للدراسات السياسية ،2002.

4- الشعراوي ،جمعة سلوى ، "تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين "،في : سلوى الشعراوي جمعة (محررا)، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي** .القاهرة :مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة .

5- (ـ ، ـ)، "مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع " في : سلوى جمعة الشعراوي (محررا)،**إدارة شؤون الدولة والمجتمع** .(ط2)، القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ،2001 .

6- الفهداوي، فهمي خليفة ، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**.(ط1)، الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،2001 .

7- القريوتي ،محمد قاسم ، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة** .(ط1).الكويت :مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع،2006 .

8- الكبيسي ،عامر خضير ،**السياسات العامة مدخل لتطوير آداء الحكومات** .القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية .2008 .

9- المعهد الديمقراطي الوطني ، **كتيب صياغة السياسات** .(تر: نور الأسعد وسوزان قازان) ،لبنان :2009.

10- اندرسون ، جيمس ،**صنع السياسة العامة** .(تر: عامر الكبيسي).(ط1).عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،1999.

11- إبراهيم ، توفيق حسين ،**النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها** .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2005.

12- دسوقي ،محمدإسماعيل أحمد ،**أصول تحليل السياسات العامة** .القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ،2009.

13- هايدنهايمر، هيوهيكلو. آرنولد ج. ، تيش آدامز، كارولين ،**السياسات العامة المقارنة : سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوربا واليابان** (تر:أمل الشرقي ،فاروق منصور)(ط1) .عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ،1999 .

14- وهبة ، مراد مجدي ،" حدود السياسة العامة في بلدان العالم الثالث " في : علي الدين هلال (محررا)،**تحليل السياسات العامة في الوطن العربي .قضايا نظرية ومنهجية** ،القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية،1988 .

15- ياغي ، عبد الفتاح ،**السياسات العامة النظرية والتطبيق** .القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2010 .

16- سامح، فوزي ، **الحكم الرشيد**. (ط1) ، القاهرة : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،2007 .

17- عارف ،محمد نصر ، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي – النظرية – المنهج .(ط1)** ،بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002.

18- مصطفى إسماعيل ، ممدوح ،" السياسات العامة في مصر : حالة العلم مراجعة أولية للرسائل العلمية في كلية الاقتصاد –جامعة القاهرة 1990-2003" . في :سلوى الشعراوي جمعة(محررا)، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي** .القاهرة :مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة .

19- قنديل ، أماني ،"**دراسة السياسة العامة في الدول العربية** " ، في : أحمد رشيد وآخرون ،**تحليل السياسات العامة في مصر** .(ط1)،القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ،1988.

20- ربيع ،محمد محمود . مقلد ، إسماعيل صبري وآخرون ،**موسوعة العلوم السياسية** ، (ج1). الكويت:جامعة الكويت ،1993.1994.

المقالات العلمية :

1- هزار ،صابر أمين ،"مراكز التفكير (think tanks) ودورها في التأثير على صنع السياسة "،مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ،**نشرة الفرات** ، العدد04، 2006 ، .متوفر على الرابط :

http://fcdrs.com/mag/issue-4-2.html

2- مصطفى إسماعيل ، ممدوح ،"مشكلات دراسة السياسات العامة في الوطن العربي :مصر نموذجا ، مع إحالة إلى الكيانات غير السيادية فلسطين نموذجا ". فلسطين ،**سياسات** ، العدد2، 2007 .

3- محمود ، خالد وليد ،" دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي : الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر " ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **سلسلة دراسات**،؟، 2013 . متوفر على الرابط :

http://www.dohainstitute.org/file/get/22d186af-492a-49da-a445-20f7568298ee.pdf

الملتقيات والندوات :

1- سرير ،عبد الله رابح ،"دور المعلومات في رسم السياسة العامة " ورقة بحثية مقدمة في : **السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع** ، الملتقى الوطني الأول بقسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سعيدة ، أفريل 2009.

2- عباسي ،عادل ،" الترشيد كآلية لتفعيل الآداء التنموي للسياسات العامة " ، ورقة بحثية مقدمة في : **السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع** ، الملتقى الوطني الأول بقسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سعيدة ، أفريل 2009.

الرسائل وأطروحات الدكتوراه :

1- بورياح ، سلمى ، " دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسات العامة - دراسة حالة لمركز الاقتصاد

المطبق من أجل التنمية في الجزائر 1985-2009"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر3 ، 2011) .

2- طيلب ، أحمد ،" دور المستشارين والهيئات الاستشارية الرسمية في ترشيد السياسة العامة الجزائر أنموذجا 1989-2012 "(رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،قسم التنظيم السياسي والإداري ،كلية العلوم السياسية،جامعة الجزائر ،2012/2013) .

المواقع الالكترونية:

1- https://ar.wikipedia.org/wiki/تأصيل

المراجع باللغة الأجنبية :

1- Eyestone Robert.**the thread of public policy a study in policy leadership** , Indianapolis : bobbs mertirill,1971 .

2- Genieys William et Hassenteufelr Patrick ,"Entre les politiques publiques et la politique :l'émergence d'une " élite du welfure"**. Revue Française DES AFFATRES S0CIAIES** N' 4 OCIOBRE-DÉCEMBRE 2OOI. Sur : http://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=RFAS_014_0041